دور أجهزة الاحصاء في اجتذاب الاستثمار!

مكي محمد ردام

ما زال قانون الاحصاء الصادر في عام ١٩٧٢ يقوم بمهمة تنظيم العلاقة الخاصة بانسيابية البيانات بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبين الدولة او فيما بينها وبين الجهة التي تستفيد من البيانات الاحصائية التي تقوم بتوفيرها جهة الاحصاء المختصة.

ولما كانت المنطلقات الاساسية التي حددت اداء هذا النشاط والمفاهيم الاحصائية مستمدة من واقع الاقتصاد وثوابته وتوجهاته القطرية والقومية والاقليمية طبقاً لقرارات الدولة المركزية انذاك، فانه بالرغم من ان القانون المذكور قدم بعض الحماية لاصحاب المشاريع الصناعية الخاصة بعدم نشر وعرض البيانات والمعلومات الخاصة بالعملية الانتاجية للمنشأة او غيرها بصورة منفردة وما يعنيه ذلك من كشف حسابات هذه المنشأة امام نظيراتها من المنشآت في ميدان المنافسة او المؤسسات المالية والضريبية، فان جوانب معينة من القانون يعتبرها اصحاب المنشآت الصناعية والتجارية وغيرهم من اصحاب القطاع الخاص تدخلاً مباشراً في الشؤون الذاتية لهذه المنشآت بما يتعارض مع مبدأ الحماية، اضافة الى ما تتضمنه نصوص اخرى من القانون فرضت اجراءات بالغرامة والحبس ضد كل من يهمل او يتلكأ في تقديم البيانات والمعلومات المطلوبة في استمارة الاحصاء او يقدم معلومات خاطئة بقصد التمويه، وكانت هذه الاجراءات تعد مناسبة في ظل النظام الاقتصادي الذي يتبع اسلوب التخطيط المركزي الشامل.

الان وبعد صدور قانون ادارة الدولة المؤقت، تكشفت مما تضمنته بعض مواده عن منطلقات جديدة لرسم الملامح لمستقبل العراق الجديد، كما ورد في ديباجة القانون ولا يمكن وضع تصورات اولية لقانون احصاء جديد، بديل، يتماشى مع التغيرات الجذرية في التحولات الاقتصادية والاجتماعية ويكون في خدمة دولة سيادة القانون الجديدة من دون استيعاب مواد قانون ادارة الدولة المتعلقة بهذا الموضوع لغرض وضع المفاهيم التوظيفية الجديدة في التوجهات الاقتصادية العامة في الاقل في موضوع الخصخصة والاستثمار ويمكن حصر هذه المنطلقات بما يلي:

١- الملكية الخاصة مصونة فلا يمنع احد من التصرف في ملكه الا في حدود القانون، ولا ينزع عن احد ملكه الا لاغراض المنفعة العامة في الاحوال المبنية في القانون بالكيفية المنصوص عليها فيه، بشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً وسريعاً - مادة ١٦- أ.

٢- رسم السياسة المالية واصدار العملة وتنظيم الكمارك السياسية التجارية عبر الحدود والاقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وانشاء بنك مركزي وادارته مادة -٢٥- ج.

٣- تنظيم امور المقاييس والاوزان ورسم السياسة العامة للاجور - ٢٥- د.

٤- ادارة الثروات الطبيعية للعراق التي تعود لجميع ابناء الاقاليم والمحافظات بالتشاور مع حكومات وادارة هذه الاقاليم والمحافظات وتوزع الواردات الناتجة عن هذه الثروات عن طريق الميزانية العامة بشكل منصف، يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع الاخذ بنظر الاعتبار المناطق التي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق ومعالجة مشاكلها بشكل ايجابي، واحتياجاتها درجة التطور في المناطق المختلفة من البلاد - ٢٥- هـ.

اعادة هيكلة الجهاز الاحصائي

تعد مواد قانون الدستور المؤقت المذكورة قد قررت بصورة واضحة او ربما تكون قد حسمت موضوع التوجهات الاقتصادية في اعتماد آلية السوق طريقاً للتنمية بدلاً من دولة التخطيط المركزي الشامل، واذا كانت هذه المواد توفر جوهر فحوى التوجهات الاقتصادية الجديدة بمعناها العام - في الاقل- فإنها توحي بالتصورات اللاحقة التي في ضوئها يتم وضع الخطوط العامة والخطوات التطبيقية العملية في اعادة هيكلة الجهاز الاحصائي للعهد الجديد، بما يلبي حاجات المستهلكين للبيانات الاحصائية والمعنيين من المختصين والمهتمين في الداخل والخارج من هيئات ومنظمات ذات انتماءات اقليمية ودولية، تنتظر وتنظر بعين الترقب معلوماتياً قبل اتخاذ القرار والتوجه صوب البلد المقصود.

ان اختيار طريق التنمية الجديد القائم على اقتصاد السوق يتطلب تهيئة المستلزمات الفنية الاساسية والابتدائية التي تعتبر عالمياً بمثابة التمهيد للسير في طريق التنمية الجديد هذا، عبر توفير القاعدة العلمية للبيانات والمعلومات الاحصائية الضرورية في القطاعات الحيوية التي يتوجه اليها المستثمر عربياً كان ام اجنبياً وحتى العراقي، وتتسع هذه القاعدة لتشمل عدا البيانات التقليدية الجارية:

١- مسوحات المناطق السياحية بضمنها السياحة الدينية والمسح الجوي للاهوار.

٢- مسوحات القوى البشرية في التركيب السكاني: العدالة والمهارة والبطالة وارتباطها بمعدل الرواتب والاجور للقطاع الخاص.

٣- خرائط ومسوحات جوية في المناطق الصالحة للزراعة غير المستثمرة ديماً وسيحاً.

٤- كميات المياه المستثمرة والمهدورة، التي تلقي الضوء على مجالات الاستثمار الواسعة في حوض الرافدين.

٥- تقديرات للطاقة الاستيعابية للسوق العراقية في القطاع الصناعي الزراعي والانشائي.

٦- بيانات من واقع التصنيع الزراعي خاصة بالنسبة للتمور.. الذرة.. الزيتون.. القطن.. وامكانات توسيعها.

٧- خصائص اقليم كردستان الجغرافية والسياحية والمناخية والطبيعية وما تعكسه من طبيعة مختلفة في الانتاج الزراعي والحيواني والانشائي والصناعي في اقامة مشاريع تستجيب لهذه الخصائص.

٨- ابراز خصائص وسمات المحافظات الاخرى للقطر تماشياً مع اللامركزية الجديدة.

٩- حجم الطاقة الكهربائية المنتج حسب القطاعات الاقتصادية والمستهلك منه قطاعياً.

١٠- مؤشرات حقيقية عن البناء التحتاني للقطاعات الاساسية خاصة المتعلقة بالطرق والجسور والمواصلات.

وهكذا تتقلص تدريجياً صيغة البيانات الانشائية، الخطابية والدعوات الاعلامية، الدعائية التي توصف بالمجانية وقد اضحت لا تجد آذاناً صاغية لدى خبراء المال والاستثمار والتنمية في عالم اليوم بقدر اهتمامهم بالكم والكيف المرتكز والموثق ببيانات ميدانية رسمية، واقعية، على شكل جداول رقمية وجداول مقارنة يبني المستثمرون عليها توقعاتهم الانية والمستقبلية قبل الاقدام على الخطوات الاولى في اتخاذ القرار.

احلام المواطن وهمومه مع اجهزة الدولة

حسام الساموك

يصر القائمون على المؤسسات المعنية بشؤون الناس على سلوك الخطاب التقليدي في الوعود غير القابلة للتحقق مما افقدهم الصدقية، ان لم نقل احال تصريحاتهم الى مواضيع للتندر والسخرية. فإذا اخترنا رهط القائمين على الطاقة الكهربائية بدءاً من الوزير السابق ومن تلاه، ومروراً بوكلائهما وعتاة التقنيين ، وحسبنا تصريحاتهم ووعودهم، لتوصلنا الى نتيجة باهرة وهي الاكتفاء حد الاشباع بالطاقة الكهربائية، بل ربما نفكر ببيع الفائض منها لبلدان امريكا اللاتينية والتخوم الافريقية التي - اعانها الله- تعاني من ازمات في تجهيز الطاقة لكنها -للتاريخ- لم تصل حد انقطاعات تستمر اياماً في بعض الاحيان، كما يجري - للأسف- في بلادنا.

وبودي ان اطمئن طاقم الكهرباء انهم ليسوا الوحيدين المحملين بشكاوى الناس من خدماتهم، انما هناك الكثير مثل: المشتقات النفطية والاتصالات ومشاكل المجاري ومطبات الطرق وأزمات السكن، وهذه الاخيرة لنا معها اكثر من دعابة نأمل ان يتلقوها بحسن نية وصدق طوية.

كان اول حلم لوح به طاقم الاسكان عندما بشر السيد وزير الإسكان السابق من شاشة التلفزيون، من دون أي إحراج بمشروع طوباوي أطلق عليه مشروع المليون وحدة سكنية، حين خفقت له قلوب ملايين الناس، ليس فقط الحالمين بالسكن في وحدة سكنية- اياً كانت مواصفاتها- بل ان جيش العاطلين الذي ملأ شوارع مدننا ومقاهيها وساحات - المسطر- فيها كل صباح، كانوا يجدون في مشروع المليون مسكن، حلاً رائعاً ورائداً لازمة البطالة، واذا كانت الامم المتحدة بتأييد إحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبحوث وزارة العمل قد، اكدت وجود خمسة ملايين عاطل عن العمل في العراق، ترى كم مليوناً يمكن ان يستوعبهم مشروع المليون من الوحدات السكنية، من عمال بناء وفنيين وسباكين وحدادين ونجارين ومهندسين وحتى حراس وسواقين وملاكات متنوعة للمجمعات السكنية المنتظرة.

لكن الحلم تبخر مع حرارة شمس صيفنا اللاهبة وانما مع اقرب مناسبة للذرائع والتسويف والمماطلة. اما آخر الدعابات كانت قبل ستة اشهر، عندما خرقت وزارة الاسكان قواعد اللعبة المتعارف عليها في القروض العقارية لغرض انشاء وحدات سكنية اذ تعارفنا على قيام المصرف العقاري بتلك المهمة وقد كانت قروضاً بدون فوائد غالباً، فأعلن عن تبني مصرف يبدو انه لم يشهد النور بعد حتى الان، يدعى بمصرف الاسكان يقوم باقراض المواطنين من اموال الدول المانحة أي انها ليست اموال الدولة مثلاً بسلفة قدرها ١٨ مليون دينار تسدد على مدى ١٥ سنة بفائدة ستة بالمئة أي ان الثمانية عشر مليونا ستكلف المقترض نحو اربعين مليوناً على افتراض ان الفائدة ستة بالمئة، وان تسليم القروض سيبدأ خلال ايام قلائل، ولم يمض اسبوع على هذا الاعلان حتى اعلن ان الفائدة تمت زيادتها الى ثمانية بالمئة مما يعني جعل المبلغ المتحقق في ذمة المواطن اكثر من خمسين مليونا، أي ان المواطن يقترض ١٨ مليونا، ثم يطالب بخمسين مليوناً، ونذكر ان الاموال التي يتم اقراضها هي من اموال البلدان المانحة وذروة الضحكة العالية التي عادة انها (تقهقه) في نهاية رواية النكتة، ان ما اعلن عن بدء عمليات الاقراض خلال اسبوع لم ينفذ حتى هذه اللحظة!

في مقابلة مع الخبير الاقتصادي د. جميل محمد جميل:
ما زال الطريق طويلاً للانضمام الى منظمة التجارة العالمية

رياض القره غولي

تختلف منظمة التجارة العالمية التي اصبح العراق عضواً مراقباً فيها عن باقي منظمات الامم المتحدة، فالانضمام اليها يحتاج الى اتفاقية تفاوضية يسبقها التهيؤ في جميع القطاعات الاقتصادية العراقية لتطبيق مضامين اقتصاد السوق على اساس من الشفافية والمنافسة الحرة والتبادل التجاري بدون قيود او حواجز كمركية او غير كمركية اضافة الى تهيئة ارضية الاقتصاد العراقي لتمكينه من منافسة السلع المثيلة في السوق الدولية.

وبناء على ما تقدم فان الاقتصاد العراقي لما يراه الخبير الاقتصادي الدكتور جميل محمد جميل يحتاج الى فترة زمنية لا تقل في اغلب الاحوال عن (٥) سنوات لحين وصول الاقتصاد العراقي الى مرحلة سماها (بالانفتاح) وان قوى السوق (العرض والطلب) ستكون المؤثرة الحاسمة على حالة السوق، مبيناً ان أي قرار سياسي مستعجل للولوج بسرعة الى هذه المنظمة لا يحقق بالتأكيد نتائج ايجابية لصالح العراق حتى ان المنظمة نفسها لا تقبل باقتصاد ينوء تحت وطأة الادارة المركزية او بقاياها ، والسؤال الذي يطرح نفسه الان هل يستطيع الاقتصاد العراقي التخلص من براثن الادارة المركزية والبيروقراطية وسوء الادارة بالسرعة الفائقة التي يتصورها بعض الذين يطالبون بالانضمام الى المنظمة فعلاً؟ واضاف يقول: ان هناك ما يزيد على سبعة ملايين فرد من صغار المزارعين والفلاحين المنتجين ظلوا يتلقون الدعم الحكومي لمستلزمات الانتاج الزراعي ومخرجاته طوال اربعة عقود ضمن الخطط المركزية للتنمية قد لا تستطيع الدولة العراقية الحالية بسبب حالة الضعف العام الذي يعتري مفاصلها من ان تكون قادرة على اقناع هؤلاء وبصورة مفاجئة بالتخلي عن الدعم الحكومي لكن الحكومة قررت تأليف لجنة موسعة مقرها وزارة التجارة وتضم في عضويتها جميع الوزارات القطاعية الاخرى، ويبدو ان الطريق امام عملها مازال طويلاً للوصول الى حالة من الانفتاح والشفافية في تهيئة ارضية الاقتصاد العراقي للمنافسة الحرة، وتطرق الدكتور جميل عن تصورات المزارعين للسياسات الزراعية الجديدة بقوله ان المزارعين ومنذ سنتين من انتهاء مرحلة التسليم الاجباري للمحاصيل ليست لديهم معلومات عن السوق ومستويات الاسعار لمختلف السلع الزراعية في ارجاء البلاد ناهيك عن افتقارهم الى شروط الجودة والمواصفات والمقاييس التي ينبغي ان تمتاز بها السلع المراد تصريفها داخلياً او خارجياً بانسيابية الى جانب انغلاق السوق العراقية طوال الفترة الماضية وعزلة المنتجين العراقيين عن التواصل ومواكبة شؤون التجارة الداخلية والخارجية.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

سوق العراق للاوراق المالية النشرة اليومية يوم الاربعاء المصادف 2005/6/8

عدد العقود المتداولة	سعر آخر عرض بيع	سعر آخر طلب شراء	اعلى سعر تداول	ادنى سعر تداول	معدل السعر السابق	معدل السعر الحالي	سعر الاغلاق	سعر الافتتاح	حجم التداول (سهم)	عدد الاسهم المتداولة	اسم الشركة
قطاع المصارف											
83	21.000	20.000	19.500	20.000	20.800	19.900	20.000	20.000	1.46E+09	73380818	المصرف التجاري ع
69	0.000	4.650	4.200	4.650	5.100	4.600	4.700	4.800	309056837	67111277	المصرف الاسلامي ع
94	0.000	0.000	8.550	9.100	9.300	8.800	9.000	9.100	526279263	59642746	مصرف الشرق الاوسط ع
74	0.000	5.750	5.350	5.000	6.200	5.550	5.800	5.800	314548873	56874428	مصرف البصرة ع
8	65.000	0.000	63.000	65.000	56.850	64.150	64.000	63.000	49400000	770000	مصرف دار السلام ع
25	0.000	0.000	4.400	5.300	5.500	4.750	4.950	4.600	40034740	8445759	مصرف بغداد التجاري ع
9	20.000	0.000	18.000	21.000	21.300	19.950	18.000	21.000	20124580	1009984	مصرف الاقتصاد ع
33	10.000	9.500	9.000	10.000	11.650	9.450	9.700	9.250	156608188	16462174	مصرف الخليج التجاري ع
73	6.000	5.900	5.400	5.100	5.700	5.800	6.000	5.800	5113 5983	881482 2	مصرف الموصل ع
468									3.386E+09	3.72E+08	مجموع قطاع المصارف
									121.461		بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف
قطاع التامين											
2	0.000	4.250	4.500	4.500	4.100	4.500	4.500	4.600	748538	166364	دار السلام للتامين ع
2	4.750	0.000	4.250	4.250	4.000	4.250	4.250	4.250	476417	112095	الاهلية للتامين ع
4									1225056	278462	مجموع قطاع التامين
									110.215		بلغ الرقم القياسي لقطاع التامين
قطاع الاستثمار											
2	3.000	0.000	3.000	3.000	3.000	3.000	3.000	3.000	387612	129204	الامين للاستثمار المالي ع
2	0.000	0.000	13.000	13.000	10.000	13.000	13.000	13.000	1232322	94794	الوسام للاستثمار المالي ع
4									1619934	223998	مجموع قطاع الاستثمار
									124.571		بلغ الرقم القياسي لقطاع الاستثمار
قطاع الخدمات											
68	4.200	4.050	4.100	4.700	4.900	4.350	4.100	4.700	253530064	58347519	المصورة العقارية ع
3	7.400	7.000	7.250	7.250	7.150	7.250	7.250	7.250	1087950	150062	العراقية للنقل البري م
71									254818014	58497581	مجموع قطاع الخدمات
									80.544		بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات
قطاع الصناعة											
1	15.000	12.550	12.500	12.500	13.200	12.500	12.500	12.500	126913	10153	بتروي غدانية م
10	4.500	0.000	4.300	4.500	4.500	4.350	4.300	4.500	7053665	1625738	الحيادية الحديثة ع
4	5.000	0.000	4.200	4.250	4.000	4.250	4.200	4.250	3166544	752355	الفيزة العراقية ع
114	0.000	0.000	6.000	6.750	6.850	6.200	6.100	6.750	440357273	71207166	بغداد للمشروبات الغازية م
5	0.000	0.000	3.300	3.500	3.350	3.300	3.300	3.300	11725000	3550000	الفسفور العراقية م
8	0.000	7.050	6.900	6.900	8.500	6.900	6.900	6.900	15345146	2296158	الوسائل الصناعية م
15	13.000	0.000	12.250	12.500	12.950	12.450	12.250	12.500	15182783	1220621	الصناعات الكيميائية م
13	5.900	0.000	5.800	5.900	6.000	5.850	5.800	5.900	33846462	5801708	الصناعات الكهربائية م
3	11.000	9.500	10.000	10.750	11.000	10.300	10.000	10.750	1747500	170000	الفني لانتاج المعدات م
10	5.900	5.000	5.400	6.000	6.100	5.700	5.400	6.000	8666668	1528985	الصناعات الخفيفة م
1	5.000	0.000	3.600	3.500	4.000	3.500	3.500	3.500	117061	33446	الكرسي الالكتروني م
21	9.250	0.000	8.000	8.500	9.000	8.100	8.000	8.500	14577075	1800760	الاسمنت الجنوبية م
2	8.000	7.600	7.550	7.750	7.700	7.650	7.750	7.550	3016839	394387	فسفاط خنيات و الاذاعة د
1	0.000	4.000	4.000	4.000	4.000	4.000	4.000	4.000	200000	50000	الالبسة الجاهزة م
5	6.800	6.500	6.750	6.950	6.950	6.800	6.750	6.950	10598750	1555000	صناعة الكارتون م
5	4.500	0.000	3.000	3.000	0.000	3.000	3.000	3.000	4980423	1660141	السوك الانشائية المسبقة م
218									571248080	53656826	مجموع قطاع الصناعة
									28.348		بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة
قطاع الفنادق والسياحة											
2	72.000	68.000	71.000	71.500	65.350	71.400	71.000	71.500	4285000	60000	فندق عشتار م
3	63.000	61.000	62.950	63.000	63.000	62.950	62.950	63.000	34922533	554740	فندق بابل م
3	90.000	0.000	85.000	85.000	87.800	85.000	85.000	85.000	17000000	200000	فندق بغداد م
8									56207533	814740	مجموع الفنادق والسياحة
									31.525		بلغ الرقم القياسي لقطاع الفنادق والسياحة
قطاع الزراعة											
1	9.000	0.000	7.000	7.000	8.000	7.000	7.000	7.000	509740	72820	بذل لانتاج الحيواني ع
3	1.250	1.030	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1212554	1212554	الفرز لانتاج الزراعي ع
1	1.050	0.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	277267	277267	الاحياء لانتاج الحيواني ع
1	1.650	1.630	1.600	1.600	1.650	1.600	1.600	1.600	1600000	1000000	الاعلاف لانتاج الزراعي ع
2	15.000	14.000	14.750	14.750	14.950	14.750	14.750	14.750	5162500	350000	العراقية لتسويق التمور م
8									8762061	2912041	مجموع قطاع الزراعة
									92.669		بلغ الرقم القياسي لقطاع الزراعة
781									42799 42606	528227644	المجموع العام للاسهم
									56.420		بلغ الرقم القياسي العام

عدد الشركات -0.621 الاهمية النسبية -1.434 %